FJARD VOL. 38, NO. 2. PP. 277-287 (2024)

Fayoum Journal of Agricultural Research and Development
ISSN:1110- 7790
On Line ISSN:2805-2528

Economic transformations in the Egyptian countryside during the period from 2008-2023

Abdel Azim Mohammed Mustafa, Osama Metwally Mohammed and Nourhan Wael Abdel Tawwab*

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Fayoum University

التحولات الاقتصادية في الريف المصري خلال الفترة من 2008-2023

الملخص:

تستهدف الدارسة بصفة رئيسية التعرف على أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصري خلال الفترة من 2008-2023، وتمثلت مشكلة الدراسة في ان ندرة الموارد الاقتصادية لدي المجتمعات، من شأنه ان يعيق عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروات المعدنية والطبيعية لا تحدث فيها تحولات اقتصادية كبيرة. ولهذا فإن المجتمعات النامية لا تستطيع ان تلبي حاجات أفرادها لانخفاض التراكم الرأسمالي وانخفاض معدل الاستثمار، ولما كانت الدراسات تشير الي ان هناك تغيرات حدثت في الريف أثرت على الدخل القومي. فكان لزاماً علينا دراسة هذه التغيرات الاقتصادية، وقد تم صياغة المشكلة في السؤال التالي: ماهي أهم التحولات الاقتصادية بالريف المصري خلال فترة الدراسة؟

واعتمدت الدراسة على البيانات الاولية، حيث تم تصميم استمارة استبيان تحتوي مجموعة من الأسئلة والتي تفي بأهداف الدراسة ثم تحكيمها واختبار صلاحيتها في الوفاء بهذا الهدف، حيث تم اختيار ثلاثة مراكز متباينة المستوي التنموي تمثل ثلاثة أنماط مختلفة من المجتمعات الريفية في محافظة الفيوم وهي مراكز الفيوم، وإطسا، ويوسف الصديق وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم، حيث تم تقدير حجم العينة الامثل باستخدام معادلة كريجسي ومورجان بنسبة 5% من اجمالي عدد الاسر الريفية بقري الدراسة الثلاثة وبناءاً علي ذلك فقد بلغ قوام عينة الدراسة 208 أسرة ريفية موزعة علي القري الثلاثة بواقع 110، 60، 38 لقري العزب (مركز الفيوم)، قلهانة(مركز إطسا)، قصر ابو لطيعة الباسل(مركز يوسف الصديق) علي الترتيب. وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها: ظهور طفرة واضحة في القيم الاستهلاكية الا انها قيم وافدة غريبة على القرية ومن ثم فأنها تتجاوز مع عناصر القيم الاقتصادية الاصلية فزاد الانفاق الشهري علي كلا من السلع الغذائية، وخدمات الاتصالات واستهلاك الكهرباء والانفاق على السلع الكمالية والترفيهية، وارتفاع الدخل المزرعي والربحية الفدانية، وتوافر مستلزمات الإنتاج والأدوات الزراعية

وتزايد الاعتماد علي السوق لسد الاحتياجات الغذائية، فانخفض الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، والحيوانية، وانخفضت الكميات المنتجة من الأسماك وقل الاكتفاء الذاتي من الدواجن والطيور، وتزايد الأهمية النسبية للدخل غير الزراعي ضمن مصادر الدخل للأسرة الريفية ، كماأصبح العمل الزراعي يتخذ طابعاً فردياً ولم تعد طبيعة العمل الجماعي والتي كانت موجودة في الأسر الريفية القديمة، وارتفاع البطالة بالقري وزيادة توافر الايدي العاملة الزراعية وزيادة اتجاه سكان الريف للعمل بالأنشطة غير الزراعية، فزاد العمل في المهن الحرفية والعمل بالمعمار والتجارة واتجاه الافراد الي السفر خارج الدولة للعمل بالدول النفطية، وزادت الهجرة الداخلية للمحافظات الكبرى للعمل.

الكلمات المفتاحية:

التحولات الاقتصادية – الريف – الدخل الزراعي - الدخل غير المزرعي- العمالة والأجور- مصادر الدخل – الانفاق والنمط الاستهلاكي- التركيب المحصولي.

*Corresponding author Email : nw1118@fayoum.edu.eg

Received:18 /3/2024
Accepted: 21/4/2024
Published: 2/5/2024

مقدمة:

يعيش في الريف المصري ما يزيد عن 60% من السكان في مصر، ويمثل الريف المصري الضمان والسند الحقيقي في أي عملية تنمية بل هو عصب التنمية ، وما تجدر الإشارة اليه هو الدور الذي ساهم به قطاع الزراعة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتباراً من خمسينات القرن الماضي، حيث ان قطاعات الصناعة والخدمات التي تم التوسع في إنشائها اعتمدت بصفة أساسية علي الفوائض المالية التي تحققت من القطاع الزراعي في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ولا يخفى أن الريف المصري في الأساس يعتمد على قطاع الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي منذ التاريخ القديم حتى الان رغم التحولات والتغيرات العديدة التي طرأت على المجتمع المصري في الحضر والريف على حد سواء. ونظرًا لأهمية التغيرات التي حدثت سواء على المستوي الكلي أو على المستوي الزراعي والريفي، فان هذه الدراسة تستهدف الوقوف على اهم هذه التغيرات ومدي انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في البنيان الاقتصادي المصري

مشكلة البحث:

ان ندرة الموارد الاقتصادية لدي المجتمعات، من شأنه ان يعيق عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروات المعدنية والطبيعية لا تحدث فيها تحولات اقتصادية كبيرة. ولهذا فإن المجتمعات النامية لا تستطيع ان تلبي حاجات أفرادها لانخفاض التراكم الرأسمالي وانخفاض معدل الاستثمار، ولما كانت الدراسات تشير الي ان هناك تغيرات في الريف أدت الي تأثره على الدخل القومي. تبرز أهمية دراسة هذه التغيرات الاقتصادية، وقد تم صياغة المشكلة في السؤال التالي: ماهي أهم التحولات الاقتصادية بالريف؟

اهداف البحث:

تستهدف الدارسة بصفة رئيسية التعرف على أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصري خلال الفترة من 2008-2023، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أهم التحولات الاقتصادية بالريف المصري خلال الفترة من 2008-2023.
2. وصف وتحليل عناصر التحولات الاقتصادية بريف محافظة الفيوم خلال الفترة من 2008-2023.
3. تقديم بعض المقترحات التنفيذية التي قد تساهم في تفعيل التحولات الإيجابية ومواجهة التحولات السلبية بريف محافظة الفيوم.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على البيانات الأولية من خلال تصميم استمارة استبيان تحتوي مجموعة من الأسئلة والتي تفي بأهداف الدراسة حيث تم تحكيمها واختبار صلاحيتها في الوفاء بهذا الهدف، ومن ثم اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي والاقتصادي الوصفي والكمي، وكذلك تم الاعتماد على الطرق الإحصائية البسيطة في حساب المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري

مجتمع الدراسة: ويتمثل مجتمع الدراسة في اجمالي عدد الاسر الريفية في قري العزب (مركز الفيوم)، قلهانة(مركز إطسا)، قصر ابو لطيعة(مركز يوسف الصديق) والبالغ عددهم وفقا لبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم لعام 2022 نحو 11750 اسرة وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم، حيث تم تقدير حجم العينة من خلال نسبة 5% من اجمالي عدد الاسر الريفية بقري الدراسة الثلاثة وبناءً علي ذلك فقد بلغ قوام عينة الدراسة 208 اسرة ريفية موزعة علي القري الثلاثة بواقع 110، 60، 38 لقري العزب (مركز الفيوم)، قلهانة(مركز إطسا)، قصر ابو لطيعة الباسل(مركز يوسف الصديق) علي الترتيب ويوضح جدول رقم (1) المراكز والقري وحجم المجتمع وحجم العينة .

جدول رقم 1: المراكز والقري وحجم المجتمع وحجم العينة

م	المركز	القري	حجم المجتمع(الاسر)	حجم العينة 5%
1	الفيوم	العزب	2210	110
2	إطسا	قلهانة	1203	60
3	يوسف الصديق	قصر ابو لطيعة الباسل	2275	38
الاجمالي			5688	208

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة،2023

أسلوب المعاينة واختيار عينة الدراسة:

تم اختيار ثلاثة مراكز متباينة المستوي التنموي تمثل ثلاثة انماط مختلفة من المجتمعات الريفية بالمحافظة وهي مراكز الفيوم، وإطسا، ويوسف الصديق.

1. مركز الفيوم حيث انه يعد أكثر المراكز تطورا بالمحافظة باعتباره يضم مدينة الفيوم عاصمة المحافظة وجامعة الفيوم وكلياتها ووحداتها المختلفة، وتم حصر القري القريبة من المدينة لتعكس فئة القري المتطورة، ومن ثم تم اختيار قرية واحدة منها بطريقة عشوائية، حيث وقع الاختيار على قرية العزب.

مركز إطسا: حيث انه يعد مركز متوسط المستوي التنموي بمحافظة الفيوم وتم حصر القري ومن ثم وقع الاختيار على قرية قلهانة.

مركز يوسف الصديق: يعد المركز اقلهم في المستوي التنموي حيث تم حصر القري ووقع الاختيار على قرية ابو لطيعة الباسل.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولا: الملامح الرئيسية لمراحل التحولات الاقتصادية بالريف المصري

يتطلب وصف وتحليل التحولات الاقتصادية التي يمر بها الريف المصري في الوقت الراهن عودة للتاريخ ووقائعه، للتعرف على التغيرات التي طرأت على الريف المصري خلال المراحل التاريخية المختلفة وتناول وضع القرية المصرية في تلك المراحل التاريخية الهامة لمجتمعنا وفي هذا الصدد نشير الي أربعة مراحل هامة مر بها الريف المصري

المرحلة الاولي: مرحلة الانعكاسات الاقتصادية لثورة 23 يوليو 1952 على الريف المصري

يمكن القول ان بداية الاهتمام الحقيقي بالقرية المصرية بدأ مع ثورة يوليو 1952 حيث حرصت الثورة على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لأهل الريف فأنشأت الوحدات المجمعة والجمعيات لتعاونية واعادت تخطيط القري والزمام الزراعي التابع لها، ووضعت نظام للائتمان الزراعي التعاوني مستهدفاً إحداث نقلة في خلق المجتمع الريفي، وشهد الريف المصري التوسع في إنشاء الوحدات المجمعة التي تضم كل منها (المدرسة، الوحدة الصحية، الوحدة الاجتماعية، الوحدة الزراعية).

وقامت الدولة بإنشاء ٢٥٠ وحدة مجمعة، تخدم كل وحدة 15 ألف مواطن بالقري المحيطة بها، وصدر قانون الحكم المحلي عام 1960م الذي نص على نشر الصناعات الريفية واستغلال الخامات المتوفرة في القرى وإجراء الدراسات التي تتطلبها تلك الصناعات، وكان صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول مستهدفاً أول خطوات الإصلاح الاجتماعي في مصر وتنص المادة الأولى من هذا القانون على تحديد الحد الأقصى للملكية من خلال النص علي أنه: لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي أكثر من مائتي فدان، كما أعطى هذا القانون لكل مالك الحق في الاحتفاظ بمساحة 50 فدانا لكل ولد من أولاده على ألا تزيد المساحة المحتفظ بها للأولاد جميعهم عن 100 فدان، كما حدد نظم هذا القانون نظام حيازة الأراضي الزراعية وتحديد فئات الإيجار لجميع الأراضي الزراعية بسبعة أمثال الضريبة الحكومية المفروضة عليها، وفى حالة الإيجار بالمزارعة بأنه لا يجوز أن يزيد نصيب المالك عن النصف بعد خصم جميع المصروفات، وهكذا أدى هذا القانون إلى إعادة توزيع المكية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ثم صدر القانون الثاني للإصلاح الزراعي رقم ١٢٧ في يوليو 1961الذي قلص الملكية وحدد ملكية الفرد بما لا يزيد عن مائة فدان فقط، وأخيراً صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم 50 لسنة 1969 الذي قلص الحد الأقصى للملكية بخمسين فدانا للفرد، وملكية الأسرة بمائة فدان ويهدف هذا القانون إلى إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية على أساس من العدل الاجتماعي.

المرحلة الثانية: الانعكاسات الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي على الريف المصري.

تزايدت التحولات الاقتصادية في الريف المصري وتسارعت في السبعينيات وما تلاها، فلم يعد الريف هو القرية كما كانت في السنوات السابقة. أي تحولت بعض من تلك القري الكبيرة نسبياً الي محاكاة أطراف المدن ولا سيما بعد دخول الكهرباء تدريجياً ضمن مشروع كهرية الريف الذي بدأ مع منتصف السبعينات، كما تحولت قطاعات من بعض المدن إلى أشباه الريف في بعض من مظاهرها، في ظل تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة. وانتهى الأمر بالقرية المكتفية ذاتياً إلى الاعتماد على المدينة في بعض احتياجاتها الغذائية، كما بدأت الآثار السلبية تمتد الي التركيب المحصولي وزحف المباني على الأرض الزراعية، وتزايد هجرة العمالة وفقراء الفلاحين إلى المدن وإلى خارج البلاد. وصار الاقتصاد الزراعي المصري يعاني بعض من الاختلالات في خريطة الدخل القومي المصري، كما بدأت ظاهرة المضاربة على الأرض الزراعية كنشاط للاسترزاق، وارتفاع أسعارها بمعدلات متزايدة أغرى كثيرين بالبيع من ملكياتهم، وإذا أضفنا الي ذلك بطء جهود الاستصلاح واستقطاع الأرض الزراعية في الاستخدامات والاغراض الحكومية والأهلية غير الزراعية، وبالتالي استمرار الفقد في الأصول الإنتاجية للقرية مما ساهم في تناقص دور القرية التقليدي عن الوفاء باحتياجات المدن كما كانت دائماً ولاسيما في بعض من المنتجات الزراعية. وشهدت مؤسسات القرية التقليدية بعضاً من

التدهور، كما أن الاستثمار في المجالات الزراعية قد اتجه نحو الأنشطة الأقرب لطبيعة النشاط الرأسمالي ذات العائد الأعلى علي حساب الزراعات التقليدية، والتي تتميز بتوجه إنتاجها للسوق بدرجة أساسية (الخضر والفاكهة) بجانب الأنشطة التي تتميز بسرعة دوران رأس المال مثل الأنشطة الداجنية والحيوانية والسمكية، ومن أهم سمات الاختلال في تلك الفترة وابان سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات والثمانينات تم التوسع في استخدام الأرض الزراعية في أغراض المباني وتجريف التربة الزراعية، وتدهور إنتاجية الفدان بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية. وتراجع البنية التحتية للخدمات اللازمة للنشاط الزراعي وبدأت سياسة التوسع في استيراد المواد الغذائية وخاصة بالنسبة لمحصول القمح، وهو ما يعني تبعية الامن الغذائي المصري لمتغيرات السوق العالمي، بما يتضمنه من تقلبات ومعدلات تبادل لغير صالح الاقتصاد المصري، حيث بدأت بعض من آثار التضخم الاقتصادي تلوح في الأفق وخاصة بالنسبة لسكان الريف ولا سيما الصغار منهم، وهم أقل استفادة من النفقات العامة من أوجه الدعم الرئيسية. ولذلك يمكن القول إن فترة الانفتاح الاقتصادي تميزت بتخلف في الإنتاج؛ بسبب تدهور التربة الزراعية، وانخفضت الإنتاجية الزراعية في غياب تنظيم زراعي اعتمد على نظام التخطيط المركزي للزراعة وتراجعت خدمات مشروعات الصرف الزراعي وصاحب ذلك عمليات التجريف للأرض الزراعية والاعتداء عليها وزحف المباني وتوسع زمام القري وتحويل الأراضي الجيدة إلى مشروعات استثمارية غير منتجة، كما انخفضت معدلات الاستصلاح في الاراضي الجديد عما كانت عليه.

المرحلة الثالثة: انعكاسات مرحلة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة

شهد المجتمع المصري تغيرات كبيرة في فترة الثمانينيات، وتأثر الريف المصري بهذه التغيرات تأثراً كبيراً وواضحاً، خاصة في المجال الاقتصادي مع التحولات الاقتصادية في الريف المصري في أواخر القرن الماضي تحولت كثير من القرى إلى مدن، دون أن تكون مدناً بالمعنى المعروف، وإن حاولت التشبه بها. فأصبحت القرية مستهلكة بعد أن كانت منتجة. وتوجه العاملون بالزراعة نحو الأنشطة الخدمية والهامشية مبتعدين عن الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى استيراد مصر لكثير من السلع والحاصلات لسد حاجة الاستهلاك مع زيادة السكان وقلة الإنتاج كما حدث خلل واضح في هيكل الملكية الزراعية فبعد أن انحازت الدولة لصغار الملاك بقوانين الإصلاح الزراعي، أصبحت قوانين العرض والطلب، والتوسع في زراعة الخضر والفاكهة، بدلاً من المحاصيل التقليدية وهجر كثير من العمال الزراعيون الي العمل في قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي أو السفر للخارج ، فاختل سوق العمل في القرية، وتم الغاء نظام التوريد الإجباري والتسعير الحكومي وتحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية، و زيادة أسعار المحاصيل الخاضعة للتوريد الإجباري والتسعير الحكومي لتقترب من السعر العالمي، والغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، وإلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، والتحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي(البنك الزراعي حاليا) من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعي الى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية، وتحديد دور الدولة في تملك الأراضي الجديدة وتشجيع القطاع الخاص والشباب على تملك واستصلاح واستزراع تلك الأراضي.، وقصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والمعونة الفنية والسياسات الاقتصادية الزراعية والإحصاء دون التدخل في مزاولة الإنتاج والتوزيع، وإعادة النظر في قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية لتحقيق العدالة والكفاءة، وتعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية ليعكس سعر الفائدة التجاري. وفي عام 1993 تم انشاء جهاز تنمية القرية المصرية وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي وظل الجهازين حتى دمجهما عام 2016 في وزارة التنمية المحلية وفي عام 1994 أقرت الدولة المشروع القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" لتحسين نوعية الحياة في الريف، وكان التركيز منصبا على مشاريع البنية التحتية، وبناء المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي، وكان آثاره في مجملها إيجابية على الريف المصري عموماً، وفي عام ١٩٩٧ أنشئت وزارة التنمية المحلية لتتولى تطبيق برنامج شروق بجميع القرى. الا ان البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أن معدل البطالة في مصر تزايد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٢ عندما سجل 9%. حتى بلغ 11,3% في عام 1995كما أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن عدد العاطلين عن العمل في سن 16- 60 سنة هو 6.6 مليون عاطل. ومعدل البطالة هو ٥،٢٧% في عام 1999-2000وتميز الإنتاج الزراعي في هذه الفترة بالتشوه حيث أن معدلات النمو في المحاصيل الرئيسية من الغذاء مثل (العدس-الفول- الذرة) قد انخفضت بينما المحاصيل الربحية مثل الفاكهة حققت معدل نمو مرتفع كذلك حدث تشوه في الهيكل المحصولي والذي يرجع إلى طبيعة السياسة التسعيرية الزراعية فمع اتباع نظام التوريد الاجباري للمحاصيل الزراعية بأسعار إدارية أقل من

قيمتها السوقية في الوقت الذي تزداد فيه أسعار المحاصيل الأخرى (الخضر الفاكهة)

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد ثورة يناير – 2021

شهدت المرحلة (2014 – 2021) عددا من المعالجات القانونية والاستراتيجية والتنظيمية للريف حيث صدر في عام 2014 قانون التأمين الصحي للفلاحين والعاملين بالزراعة، وعدلت بعض أحكام كل من اللائحة التنفيذية لقانون التعاون الزراعي، وأحكام القانون رقم 31 لسنة 1966 بإنشاء نقابة المهن الزراعية، وقانون رقم 84 لسنة 2016 بتعديل تسمية بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري واستهدفت سياسة البنك الزراعي المصري توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع أنشطة التنمية الزراعية والريفية ، كما عدل القانون رقم 17 لسنة 2019بشأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين الأوضاع والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم 1 لسنة 2020وعلق قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين منذ 22 مارس 2020م لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وتم وقف العمل بضريبة الاطيان على الأراضي الزراعية لثلاث سنوات لتقليل عبء الضريبة علي المزارعين.

وعلى الجانب الاستراتيجي جاءت رؤية مصر في استراتيجية التنمية 2030 لتؤكد على التنمية الإقليمية المتوازنة، وأطلقت الدولة مبادرة حياة كريمة ضمت مشروع قومي لتطوير القرى المصرية، ودشنت الحكومة برنامج عملها تحت شعار: مصر تنطلق احتوت على عدد من البرامج لعلاج الفجوات التنموية والنهوض بالقري المصرية وفي يونيو 2020 قامت وزارة التنمية المحلية باعتماد المخطط الاستراتيجي لعدد 4388 قرية على مستوي الجمهورية.

وعلي الجانب التنظيمي وفقاً للقرار الجمهوري رقم 126 لعام 2014م تم إنشاء صندوق التكافل الزراعي والذي هدف الي تغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية النباتية، والحد من آثارها بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة، والمحافظة على مستوى الدخل الزراعي للمستفيدين في كافة المناطق والمجتمعات الزراعية والعمل علي تشجيع المستفيدين بإتباع تكنولوجيا الإنتاج الحديثة لتقليل المخاطر الزراعية وتدعيم مركز المزارعين والمنتجين لدي مصادر التمويل لضمان حصولهم علي الائتمان اللازم

ثانيا الوصف العام لمؤشرات التحولات الاقتصادية موضع الدراسة

تم وصف وتحليل عناصر التحولات الاقتصادية باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي أهمية المتغير، حيث تم حساب أهمية المتغير بناءً على المتوسط الحسابي، فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للمتغير محصورة بين 1و1.67 يكون مستوي التقييم للمتغير منخفض، وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تتراوح بين 1.68و2.34يكون مستوي التقييم للمتغير متوسط، وإذا كانت القيمة محصورة بين 2.35و3 يكون مستوي التقييم للمتغير مرتفع

يوضح الجدول رقم (2) ان متغير الدخل المزرعي حصل على متوسط حسابي بلغ 2.54 وانحراف معياري 0.428 بمستوي أهمية مرتفع، وحصل متغير الدخل غير المزرعي على متوسط حسابي 2.54 وانحراف معياري 0.428 بمستوي أهمية مرتفع

كما حصل متغير العمالة والأجور على متوسط حسابي بلغ 2.38 وانحراف معياري 0.309 بمستوي أهمية مرتفع، وحصل متغير مصادر الدخل الزراعي على متوسط حسابي بلغ 2.21 وانحراف معياري 0.484بمستوي أهمية منخفض، اما بالنسبة لمتغير الانفاق والنمط الاستهلاكي فقد حصل على متوسط حسابي 2.92 وانحراف معياري0.127 بمستوي أهمية مرتفع، وحصل متغير التركيب المحصولي على متوسط حسابي بلغ 2.09 وانحراف معياري0.334 بمستوي أهمية متوسط

جدول رقم 2: النتائج الخاصة بوصف عناصر التحولات الاقتصادية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الاهمية
الدخل المزرعي	2.54	0.428	مرتفع
الدخل غير المزرعي	2.54	0.428	مرتفع
العمالة والأجور	2.38	0.309	مرتفع
مصادر الدخل الزراعي	2.21	0.484	متوسط
الانفاق والنمط الاستهلاكي	2.92	0.127	مرتفع
التركيب المحصولي	2.09	0.334	متوسط

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

ثالثا: وصف وتحليل عناصر التحولات الاقتصادية بريف محافظة الفيوم خلال الفترة من 2008-2023

يتضمن هذا القسم من الدراسة وصف اهم عناصر التحولات الاقتصادية بريف محافظة الفيوم خلال الفترة من 2008-2023، حيث تمثلت هذه

العناصر في ست عناصر رئيسية هي: الدخل المزرعي، والدخل غير المزرعي، والعمالة والأجور، ومصادر الدخل الزراعي، الانفاق والنمط الاستهلاكي، التركيب المحصولي. وفيما يلي عرض لاهم نتائج وصف مستويات التحول في هذه العناصر الستة:

1. التحولات في الدخل المزرعي

تم التعبير عن مستويات التحول في الدخل المزرعي من خلال عشر محاور فرعية هي: مستوي المعيشة للأسرة، وحجم الحيازات المزرعية، وصافي الدخل من الأرض الزراعية، وربحية الأراضي الزراعية، والدخل من تربية البقر والجاموس، والإنتاجية الفدانيه، والدخل من تربية الماعز، وامتلاك أدوات زراعية، والدخل من صناعة منتجات الالبان، وامتلاك مستلزمات الإنتاج.

ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل مستوي التحول في الدخل الزراعي من وجهة نظر المبحوثين، حيث يتضح من بيانات الجدول ان عنصر الإنتاجية الفدانيه يعد أكثر العناصر المكونة للدخل المزرعي من حيث مستوي التحول بمتوسط حسابي مقداره 2.85، وانحراف معياري0.4، يليه عنصر الدخل من تربية الأغنام والماعز، ثم صافي الدخل من الأرض الزراعية، وذلك بمتوسطات حسابية بلغت 2.85، 2.73، 2.71 على الترتيب. وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر حجم الحياة المزرعية يعد اقل العناصر المكونة للدخل المزرعي من حيث مستوي التحول، يليه عنصر الدخل من صناعة الالبان، ثم امتلاك مستلزمات الإنتاج، وذلك بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت:1.52، 2.49، 2.53 على الترتيب.

جدول رقم 3: نتائج تحليل مستوي التحول في الدخل الزراعي

رقم الفقرة	مستوي التحول الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
1	مستوي المعيشة للأسرة	29	13.9	19	9.1	160	76.9	2.63	0.717
2	حجم الحيازات المزرعية	140	67.3	28	13.5	40	19.2	1.52	0.798
3	صافي الدخل من الأرض الزراعية	11	5.3	38	18.3	159	76.7	2.71	0.559
4	ربحية الأراضي الزراعية	7	3.4	63	30.3	138	66.3	2.63	0.549
5	الدخل من تربية البقر والجاموس	14	6.7	59	28.4	135	64.9	2.58	0.616
6	الإنتاجية الفدانيه	8	3.8	14	6.7	186	89.4	2.85	0.448
7	الدخل من تربية الماعز	15	7.2	26	12.5	167	80.3	2.73	0.585
8	امتلاك أدوات زراعية	12	5.8	42	20.2	154	74	2.68	0.577
9	الدخل من صناعة منتجات الالبان	26	12.5	53	25.5	129	62	2.49	0.708
10	امتلاك مستلزمات الانتاج	14	6.7	70	33.7	124	59.6	2.53	0.621

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

التحولات في الدخل غير المزرعي

تم التعبير عن مستويات التحول في الدخل غير المزرعي من خلال عشرة محاور فرعية هي: مستوي المعيشة للأسرة، والعمل في وظيفة مهنية وفنية عليا (مدرس مهندس طبيب)، والعمل بالأنشطة غير الزراعية للأسرة، وعمل مشروع صغير يساهم في دخل الاسرة، والعمل كحرفي، والسفر الي المحافظات الكبرى للعمل، والعمل بالتجارة، والسفر خارج الدولة للعمل، والعمل بالمعمار، وعمل المرأة الريفية خارج المنزل والمزرعة. يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل مستوي التحول في الدخل غير المزرعي من وجهة نظر المبحوثين، حيث يتضح من بيانات الجدول ان عنصر السفر الي المحافظات الكبرى يعد أكثر العناصر المكونة للدخل غير المزرعي من حيث مستوي التحول يليه عنصر عمل المرأة الريفية خارج المنزل والمزرعة، ثم العمل في وظيفة مهنية وفنية عليا، وذلك بمتوسطات حسابية بلغت 2.82، 2.79، 2.68 على الترتيب. وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر السفر خارج الدولة للعمل يعد اقل العناصر المكونة للدخل غير المزرعي من حيث مستوي التحول، يليه عنصر الدخل من عمل مشروع صغير يساهم في دخل الاسرة، ثم العمل بالتجارة، وذلك بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت: 2.07، 2.3، 2.42على الترتيب.

جدول رقم4: نتائج تحليل مستوي التحول في الدخل غير المزرعي

رقم الفقرة	مستوي التحول / الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
11	مستوي المعيشة للأسرة	36	17.3	32	15.4	140	67.3	2.5	0.77
12	العمل في وظيفة مهنية وفنية عليا (مدرس مهندس طبيب)	6	2.9	54	26	148	71.2	2.68	0.525
13	العمل بالأنشطة غير الزراعية للأسرة	9	4.3	73	35.1	126	60.6	2.56	0.578
14	عمل مشروع صغير يساهم في دخل الاسرة	31	14.9	82	39.4	95	45.7	2.30	0.716
15	العمل كحرفي	14	6.7	56	26.9	137	65.9	2.59	0.614
16	السفر الي المحافظات الكبرى للعمل	5	2.4	27	13	176	84.6	2.82	0.441
17	العمل بالتجارة	23	11.1	74	35.6	111	53.4	2.42	0.683
18	السفر خارج الدولة للعمل	65	31.3	63	30.3	80	38.5	2.07	0.833
19	العمل بالمعمار	20	9.6	38	18.3	150	72.1	2.62	0.654
20	عمل المرأة الريفية خارج المنزل والمزرعة	3	1.4	36	17.3	169	81.3	2.79	0.436

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

التحولات في العمالة والأجور

تم التعبير عن مستويات التحول في العمالة والأجور من خلال ست محاور فرعية هي: توفر الايدي العاملة الزراعية، وإنتاجية العامل الزراعي، والبطالة، واستئجار العمالة، والاستعانة بالعمالة الاسرية، واجر العامل الزراعي.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل مستوي التحول في العمالة والاجور من وجهة نظر المبحوثين، حيث يتضح من بيانات الجدول ان عنصر البطالة يعد أكثر العناصر المكونة للعمالة والاجور من حيث مستوي التحول وكذلك عنصر اجر العامل الزراعي وذلك بمتوسطات حسابية بلغت 2.78، 2.78علي الترتيب. وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر الاستعانة الاسرية يعد اقل العناصر المكونة للعمالة والاجور من حيث مستوي التحول، يليه عنصر استئجار العمالة، وذلك بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت:1.92، 2.04على الترتيب.

جدول رقم (5) نتائج تحليل مستوي التحول في العمالة والاجور

رقم الفقرة	مستوي التحول / الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
21	توفر الايدي العاملة الزراعية	26	22.1	23	11.1	139	66.8	2.45	0.83
22	إنتاجية العامل الزراعي	12	5.8	127	61.1	69	32.2	2.27	0.56
23	البطالة	11	5.3	22	10.6	175	84.1	2.78	0.52
24	استئجار العمالة	55	26.4	88	42.3	65	31.3	2.04	0.75
25	الاستعانة بالعمالة الاسرية	49	23.6	125	60.1	34	16.3	1.92	0.63
26	اجر العامل الزراعي	13	6.3	18	8.7	177	85.1	2.78	0.54

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

التحولات في مصادر الدخل

تم التعبير عن مستويات التحول في مصادر الدخل من خلال ثماني محاور فرعية هي: الإنتاج من محاصيل الحبوب، والكميات المنتجة من المحاصيل الزيتية، والإنتاج من محاصيل الخضر والفاكهة، والكميات المنتجة من البنجر، والإنتاج من الالبان ومنتجاتها، والاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية، والكميات المنتجة من الأسماك، الاكتفاء الذاتي من الدواجن والطيور.

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل مستوي التحول في مصادر الدخل من وجهة نظر المبحوثين، حيث يتضح من بيانات الجدول ان الكميات المنتجة من البنجر يعد أكثر العناصر المكونة لمصادر الدخل من حيث مستوي التحول يليه عنصر الإنتاج من محاصيل الخضر والفاكهة، ثم الإنتاج من محاصيل الحبوب، وذلك بمتوسطات حسابية بلغت 2.76، 2.69، 2.53 على الترتيب. وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر الاكتفاء الذاتي من الدواجن والطيور يعد اقل العناصر المكونة لمصادر الدخل من حيث مستوي التحول، يليه عنصر الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية، ثم الكميات المنتجة من الاسماك، وذلك بمتوسطات حسابية مرجحة بلغت: 1.55، 1.68، 1.88على الترتيب.

جدول رقم (6) نتائج تحليل مستوي التحول في مصادر الدخل

رقم الفقرة	مستوي التحول الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
27	الإنتاج من محاصيل الحبوب	37	17.8	22	10.6	149	71.6	2.53	0.77
28	الكميات المنتجة من المحاصيل الزيتية	42	20.2	95	45.7	71	34.1	2.13	0.72
29	الإنتاج من محاصيل الخضر والفاكهة	15	7.2	33	15.9	160	76.9	2.69	0.59
30	الكميات المنتجة من البنجر	13	6.3	23	11.1	172	82.7	2.76	0.55
31	الإنتاج من الالبان ومنتجاتها	26	12.5	46	22.1	136	65.4	2.52	0.70
32	الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية	108	51.9	57	27.4	43	20.7	1.68	0.79
33	الكميات المنتجة من الأسماك	93	47.7	46	22.1	69	33.2	1.88	0.87
34	الاكتفاء الذاتي من الدواجن والطيور	141	67.8	30	14.4	37	17.8	1.55	0.78

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

الانفاق والنمط الاستهلاكي

تم التعبير عن مستويات التحول في الانفاق والنمط الاستهلاكي من خلال ثماني محاور فرعية هي: الإنفاق الشهري على السلع الغذائية، الإنفاق الشهري على استهلاك مياه الشرب، والإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية، والإنفاق الشهري على استهلاك الغاز، والإنفاق الشهري على الانتقال والمواصلات، والإنفاق الشهري على خدمات الاتصالات، والإنفاق الشهري على استهلاك الكهرباء، والانفاق الشهري علي السلع الكمالية والترفيهية.

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل مستوي التحول في الانفاق والنمط الاستهلاكي وتشير النتائج الي ان عنصر الانفاق الشهري علي الانتقال والمواصلات يعد أكبر العناصر المكونة للإنفاق والنمط الاستهلاكي يليه عنصر الانفاق الشهري علي استهلاك الكهرباء وكذلك الانفاق الشهري علي الخدمات العلاجية، وذلك بمتوسطات حسابية بلغت نحو 3، 2.99،2.99 على الترتيب. وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر الانفاق على السلع المالية والترفيهية يعد اقل العناصر المكونة للإنفاق والنمط الاستهلاكي من حيث مستوي التحول بمتوسط حسابي بلغ 2.49.

جدول رقم 7: نتائج تحليل مستوي التحول في الانفاق والنمط الاستهلاكي

رقم الفقرة	مستوي التحول الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
35	الإنفاق الشهري على السلع الغذائية.	1	0.5	3	1.4	204	98.1	2.97	0.18
36	الإنفاق الشهري على استهلاك مياه الشرب.	1	0.5	2	1	205	98.6	2.98	0.16
37	الإنفاق الشهري على الخدمات العلاجية.	0	0	2	1	206	99	2.99	0.097
38	الإنفاق الشهري على استهلاك الغاز.	0	0	3	1.4	205	98.6	2.98	0.12
39	الإنفاق الشهري على الانتقال والمواصلات.	0	0	1	0.5	207	99.5	3	0
40	الإنفاق الشهري على خدمات الاتصالات.	0	0	4	1.9	204	98.1	2.98	0.14
41	الإنفاق الشهري على استهلاك الكهرباء.	0	0	1	05.	207	99.5	2.99	0.069
42	الانفاق الشهري علي السلع الكمالية والترفيهية	46	22.1	14	6.7	148	71.2	2.49	0.834

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

التحولات في التركيب المحصولي

تم التعبير عن مستويات التحول في التركيب المحصولي من خلال ثماني محاور فرعية هي: زراعة محاصيل الحبوب، وزراعة محاصيل الالياف، وزراعة محاصيل الخضر، وزراعة المحاصيل الزيتية، وزراعة محاصيل الفاكهة، وزراعة المحاصيل السكرية، وزراعة محاصيل الاعلاف، وزراعة النباتات الطبية والعطرية

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج مستويات التحول في التركيب المحصولي من وجهة نظر المبحوثين وتشير النتائج الي عنصر زراعة المحاصيل السكرية يعد اكبر العناصر المكونة للتركيب المحصولي من حيث مستوي التحول، يليه عنصر زراعة محاصل الخضر ثم عنصر زراعة محاصيل الفاكهة وذلك بمتوسطات حسابية مرجحه بلغت 2.66، 2.31، 2.22، وفي مقابل ذلك فقد تبين ان عنصر زراعة محاصيل الالياف يعد اقل العناصر المكونة للتركيب المحصولي من حيث مستوي التحول يليه عنصر زراعة المحاصيل الزيتية ، ثم عنصر زراعة النباتات الطبية والعطرية وذلك بمتوسطات حسابية بلغت :1.71، 1.92، 1.96 علي الترتيب.

جدول رقم 8: نتائج تحليل مستوي التحول في التركيب المحصولي

رقم الفقرة	مستوي التحول الفقرة	انخفض		لم يتغير		زاد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
43	زراعة محاصيل الحبوب	50	24	114	54.8	44	21.2	1.97	0.67
44	زراعة محاصيل الالياف	69	33.2	129	62	10	4.8	1.71	0.54
45	زراعة محاصيل الخضر	10	4.8	122	58.7	76	36.5	2.31	0.56
46	زراعة المحاصيل الزيتية	61	29.3	101	48.6	46	22.1	1.92	0.71
47	زراعة محاصيل الفاكهة	17	8.2	128	61.5	63	30.3	2.22	0.58
48	زراعة محاصيل السكرية	5	3.8	54	26	146	70.2	2.66	0.54
49	زراعة محاصيل الاعلاف	48	23.1	112	53.8	48	23.1	2	0.68
50	زراعة النباتات الطبية والعطرية	64	30.8	87	41.8	57	27.4	1.96	0.76

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان الخاصة بعينة الدراسة2023

الاثار الناتجة عن التحولات الاقتصادية في الريف المصري

1. ظهور طفرة واضحة في القيم الاستهلاكية الا انها قيم وافدة غريبه على القرية ومن ثم فإنها تتجاوز مع عناصر القيم الاقتصادية الاصلية فزاد الانفاق الشهري علي كلا من السلع الغذائية، وخدمات الاتصالات واستهلاك الكهرباء والانفاق على السلع الكمالية والترفيهية
2. ارتفاع الدخل المزرعي والربحية الفدانيه، وتوافر مستلزمات الإنتاج والأدوات الزراعية
3. تزايد الاعتماد على السوق لسد الاحتياجات الغذائية، فانخفض الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، والحيوانية، وقلت الكميات المنتجة من

جدول رقم 10: نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لاهم التحولات الاقتصادية في الريف المصري

نقاط القوة	نقاط الضعف
– ارتفاع الدخل المزرعي والربحية الفدانيه، وتوافر مستلزمات الإنتاج والأدوات الزراعية – ارتفاع مستوي المعيشة للأسر الريفية – تزايد اتجاه الريفيين للمشروعات الصغيرة للمساهمة في زيادة دخل الأسرة ادماج المرأة ومساهمتها في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل والمزرعة	– البطالة – تزايد اعداد العمالة الحرفية غير المدربة بالريف – تزايد اعداد العاملين بالمعمار من أبناء الريف السفر الي المحافظات الكبرى للعمل مما يسبب تريف المدن وتبوير الأراضي الزراعية – انخفض الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية. استمرار التوجه لزراعة المحاصيل الربحية كالخضر والفاكهة
الفرص	**التهديدات**
إقامة صناعات جديدة تعتمد على المخلفات الزراعية، كتصنيع الأعلاف الحيوانية غير التقليدية، والورق وبعض الواح الخشب، والأسمدة، واستخدامها كمصدر لتوليد الطاقة، بما يسهم في تحسين أحوال البيئة الريفية. – الاستمرار في تنمية القرية المصرية، بحيث تكون منبعا للإنتاج والتصدير – ادماج برامج النمو الاحتوائي بتدريب العمالة الريفية واعداد الكفاءات والمهرة من أبناء الريف	ظهور نظام مشوه للقري فلم يعد الريف هو القرية كما كان بعد. أي تحولت قرى كثيرة إلى أشباه مدن دون أن تصبح مدناً بالمعنى التقليدي المعروف – توجه العاملون بالزراعة نحو الأنشطة الخدمية والهامشية مبتعدين عن الأنشطة الإنتاجية استيراد مصر لكثير من السلع والحاصلات لسد حاجة الاستهلاك مع زيادة السكان وقلة الإنتاج

الأسماك وقل الاكتفاء الذاتي من الدواجن والطيور.

4. لم يحدث تحول ملموس في تغير التراكيب المحصولية وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية مما يدل علي عم اهتمام المزارعين بالأراضي الزراعية، وعدم الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.
5. تزايد الأهمية النسبية للدخل غير الزراعي ضمن مصادر الدخل للأسرة الريفية
6. أصبح العمل الزراعي يتخذ طابعاً فردياً ولم تعد طبيعة العمل الجماعي والتي كانت موجودة في الأسر الريفية القديمة، ولم تعد تكفي اليد العاملة في بعض الأسر فأصبحت تستعين بأيدي عاملة خارج نطاق الأسرة للمشاركة في العمل المزرعي في الوقت ذاته أصبح هناك أفراد من داخل الأسر الريفية يمتهنون مهن أخرى غير زراعية.
7. ارتفاع البطالة بالقري وزيادة توافر الايدي العاملة الزراعية وزيادة اتجاه سكان الريف للعمل بالأنشطة غير الزراعية، فزاد العمل في المهن الحرفية والعمل بالمعمار والتجارة واتجاه الافراد الي السفر خارج الدولة للعمل بالدول النفطية، وزادت الهجرة الداخلية للمحافظات الكبرى للعمل.

التوصيات

في ضوء ما توصل الية البحث من نتائج يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. أهمية الاستمرار في تنمية القرية المصرية باعتبارها الوحدة الاولي للمجتمع المصري، بحيث تكون منبعا للإنتاج والتصدير ومناطق جاذبة لاستقرار السكان.

توجيه المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي والذي من شأنه النهوض بهذا القطاع لزيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي من جهة وزيادة العاملين بهذا القطاع من جهة اخري وذلك من خلال التوسع في إقامة المشروعات الزراعية والتركيز على المشروعات التي تستوعب عمالة كثيفة.

تعظيم استفادة المزارعين من المخلفات النباتية والحيوانية ونواتج الصناعات الغذائية، بإعادة تدويرها وتحويلها إلى منتجات نافعة ذات قيمة اقتصادية مضافة.

إقامة صناعات جديدة تعتمد على تلك المخلفات، كتصنيع الأعلاف الحيوانية غير التقليدية، والورق وبعض الواح الخشب، والأسمدة، واستخدامها كمصدر لتوليد الطاقة، بما يسهم في تحسين أحوال البيئة الريفية.

المراجع

- عبد العظيم محمد مصطفي، التحولات في البنيان الاقتصادي وتداعياتها في القرية المصرية، أبحاث المؤتمر العلمي لثقافة القرية، جامعة الفيوم ،2021.
- عبد العظيم محمد مصطفي، التحولات الاقتصادية في الريف وافاقها المستقبلية، المؤتمر السنوي الثالث لتخطيط المدن والاقاليم، سياسات تنمية القرية، يناير1990.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات إحصائية متفرقة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، بيانات غير منشورة 2023
- خريطة مشروعات مصر https://shortest.link/2rbT
- الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية http://www.presidency.eg
- الموقع الرسمي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في الدول العربية https://shortest.link/2rbN
- الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية https://www.mld.gov.eg/ar/p/3048/ministry
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات https://www.sis.gov.eg/

ABSTRACT:

The study primarily aims to identify the major economic and social transformations in the Egyptian countryside over the past fifteen years. The problem addressed in the study is the scarcity of economic resources in rural communities, which hinders the process of economic and social transformation. Societies that lack mineral and natural resources do not experience significant economic transformations. Therefore, developing communities cannot meet the needs of their individuals due to a decrease in capital accumulation and investment rates. Previous studies have indicated that there have been changes in rural areas that have impacted the national income. Thus, it was necessary to study these economic changes, which led to the formulation of the following research question: What are the major economic transformations in rural areas? The study relied on primary data, which involved designing a questionnaire that includes a set of questions aligned with the study's objectives and aimed to test their validity in fulfilling this purpose. Three centers with varying levels of development were selected to represent different patterns of rural communities in the governorate: Fayoum, Itsa, and Youssef El-Siddik. A systematic random sample was chosen, and the optimal sample size was estimated using the Krejci and Morgan equation, representing 5% of the total number of rural households in the three study villages. Accordingly, the study sample consisted of 208 rural households distributed as follows: 110 in El-Azab villages (Fayoum center), 60 in Qalhana village (Itsa center), and 38 in Qasr Abu Lataye Al-Basal village (Youssef El-Siddik center).The study reached several results, including a clear surge in consumption values, albeit values foreign to the village, surpassing the original economic values. Monthly spending on food items, communication services, electricity consumption, luxury goods, and entertainment increased. Moreover, there was an increase in agricultural income and per-acre profitability, as well as the availability of production requirements and agricultural tools. The study also observed an increased reliance on the market to fulfill food needs, leading to a decrease in self-sufficiency in food and animal products. The quantities of fish produced decreased, and self-sufficiency in poultry and birds decreased. Furthermore, the relative importance of non-agricultural income sources within rural household incomes increased.The nature of agricultural work shifted from collective to individual, deviating from the traditional work structure in rural households. Unemployment in villages increased, accompanied by a rise in the availability of agricultural labor and a tendency among rural residents to engage in non-agricultural activities. This led to an increase in work in crafts, construction, and trade, as well as individuals seeking employment abroad in oil-rich countries. Internal migration to major cities for work also increased.